الفصل الحادى عشر

البرجوازية السعودية الكبيرة

يعد النمو بالغ السرعة للبرجوازية السعودية الكبيرة فى المجتمع والتى لا تزال تحتفظ بسماتها «قبل الإقطاعية» ، ظاهرة واضحة على التطوير الاجتماعى والاقتصادى المتميز للعربية السعودية منذ النصف الثانى من السبعينات .

إن نشاط الفئة الصغيرة نسبياً للبرجوازية الكبيرة يحدد ، من ناحية خصائص النمو ، ويشير ، من ناحية أخرى ، إلى إتجاه هذا النمو بالنسبة للهيكل الاجتماعى الإنتاجى السعودى فى النصف الثانى من السبعينات ويستكمل ، فى النهاية ، خصائص علاقات العربية السعودية بالغرب .

ساهم تخفيض إنتاج البترول السعودى فى النمو الشديد للسوق السعودية . وقد أدى هذا إلى اتساع نشاط الشركات الغربية فضلاً عن النضج السريع للبرجوازية الكومبرادورية المرتبطة بها والتى سبقت ظهور فئة البرجوازية الكبيرة .

اتخذ نمو البرجوازية السعودية الكبيرة الطريق نفسه الذى قطعته البرجوازية فى عدد من بلدان الشرق تقريباً والتى سارت هى الأخرى ، كقاعدة، عبر المرحلة الكومبرادورية الأولية . وقد لعبت مصادر الدخل ، التى ظهرت بفضل نشاط الشركات الغربية فى البلاد ، دوراً مهماً فى حصولها على تراكماتها الأولى . ومن أمثلة هذه المصادر : تقديم الخدمات لهذه الشركات ،

أعمال المقاولات ، التوكيلات ، التجارة ، التعاون التقنى والاقتصادى ، وهى أنشطة سمحت للبرجوازية على الفور باللحاق بعملية الاستثمار العصرى وبزيادة رأسمالها واكتساب الخبرة والارتباطات الضرورية .

كانت سياسة تنمية الاقتصاد القومى وتقييد التصنيع التى انتهجها النظام الملكى السعودى تحتاج عند هذا المستوى من النمو التقنى إلى الاستثمارات الرأسمالية الضخمة . وفى الوقت نفسه كانت هناك مقدمات لدعم تركز رأس المال القومى .

وقد أشار العالمان السوفييتيان ل . ى . رايسنر و ج . ك . شيروكوف ، فى معرض حديثهما عن خاصية نشأة فئة البرجوازية الصناعية الكبيرة فى الهند ، إلى الضعف الداخلى الواضح لهذه الفئة التى نشأت بمعزل عن باقى فئات الطبقة نفسها . وإلى أن "عمليات الإنتقال من مرحلة الإنتاج السلعى البسيط إلى الإنتاج الصناعى ثم إلى التصنيع لم تكن وحدها هى التربة التى غذت البرجوازية الصناعية .. وبالتالى فقد اختفت الروابط الأصلية بين رأس المال الصناعى الكبير وبين جموع البرجوازية الصناعية الصغيرة والبرجوازية الصغيرة . وبالإضافة إلى هذا كان دعم رؤوس الأموال الصناعية الكبيرة فى الهند مرتبطاً إلى حد ما بنمو جماهير البرجوازية الصغيرة والمتوسطة القومية فضلاً عن أن نمو الرأسمالية من أسفل قد أوقف هذه العمليات" . (١٢٨ : ص ٩). وفى الستينات مرت العربية السعودية بالنمط نفسه من عملية نضج رؤوس الأموال الضخمة ، على أنها ، خلافاً لما حدث فى الهند ، حدثت بشكل أساسى، على حساب مجال الرواج . هنا لعب الرواج الصناعى المصطنع من أعلى عن طريق الإستثمارات الحكومية ، وإجراءات الحماية الجمركية ، والإعفاءات المختلفة ، دوراً كبيراً لصالح البرجوازية الكبيرة بالدرجة الأولى .

وحتى نتمكن من فهم الوضع الحالى للبرجوازية السعودية الكبيرة ، دعنا نلقى نظرة على نشاط أبرز ممثليها (نعتمد فى هذا على المراجع الآتية ٦١ ؛ ٦٢ ؛ ١٨٢ أ و ٢٧٧ وقد أسقطنا بعض المراجع فى عدد من الحالات) .

عدنان خاشوقجى – هو أشهر رجل أعمال سعودى بلا شك . ولد خاشوقجى فى عام ١٩٣٥ وهو ابن الطبيب الخاص لابن سعود وقد تربى مع أمراء الأسرة المالكة . ثم تلقى تعليمه بعد ذلك فى فيكتوريا كوليدج الإنجليزية فى مصر ، وكان الملك حسين ملك الأردن الحالى والأمير فهد ولى العهد والأمير سلطان وزير الدفاع زملاء دراسة بالكلية نفسها . والتحق خاشوقجى بجامعة كاليفورنيا عام ١٩٥٣ ولكنه لم دراسته بها إذ أنه اهتم بالأعمال أكثر من العلم .

قام عدنان خاشوقجى لدى عودته إلى بلاده فى عام ١٩٥٤ بتأسيس شركة جبس بعد أن أخذ من الملك ابن سعود امتيازاً لاستخراج الجبس لمدة خمسين عاماً . وفى عام ١٩٥٥ أصبح خاشوقجى وكيلا لشركات "رولز – رويس" و "ماركونى" الإنجليزية ، وفى عام ١٩٥٧ أصبح وكيلاً لشركات السلاح الفرنسية وكان الموارد الرئيسى للسلاح لأتباع إمام اليمن الشمالية الذين كانوا يحاربون أنصار الجمهورية وفى عام ١٩٥٥ ضم خاشوقجى جميع شركاته فى شركة واحدة هى "نصر تريدنج آند اندستريال كوربوريشن" (١٩٣ : ص ١٨٢) .

فى مطلع الستينات حصلت العربية السعودية على عدد من التنازلات من أرامكو وكان الجانبان . بحاجة إلى وسطاء . وقد أصبح خاشوقجى أبرز هؤلاء الوسطاء وخاصة فى مجال صفقات الأسلحة . بفضل خدمات عدنان خاشوقجى، على سبيل المثال ، تم حصول العربية السعودية على صفقات طائرات النقل الأمريكية " هرقل إس – ١٣٠ " ، وكذلك طائرات من إنتاج شركة " لوكهيد" التى تحمل صواريخ من طراز "هوك" ودبابات " اى ام اكس – ٣٠ " الفرنسية بمبلغ يقدر بثلاثين مليار فرنك وغيرها من الصفقات (٢٦٥ : ٢٣ / ٢ / ١٩٧٩ ، ص ٢٥) .

ثم اضطر خاشوقجى إلى التوارى فى الظل فى الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٥ وذلك بعد فضيحة التلاعب فى شركة "لوكهيد". كان خاشوقجى آنذاك يرأس شركة "ترياد" التابعة لمؤسسة هولدينج الضخمة التى قامت منذ عام ١٩٦٥ بعدد من العمليات فى أنحاء العالم. كانت هذه الشركة مسجلة رسمياً فى ليختنشتاين و يرأسها اسمياً الإخوة خاشوقجى : عدنان وعادل وعصام، الذين يملكون على التوالى ٨٠ ٪ ، ١٠ ٪ ، ١٠ ٪ . ويعمل الأمريكى م. ماكلويد نائباً لرئيس الشركة (٢٦٨ : ١٩٧٥/١١/١٠ . لـ "ترياد" ٢٦ توكيلاً فى ١٧ دولة وقد وصلت أرصدتها فى نهاية السبعينات وفقاً للإحصاءات ،إلى ما يربو على مليار دولار.

يمتلك خاشوقجى فى الولايات المتحدة الأمريكية مرأبا للسيارات فى سولت ليك ، وأسمها فى شركات لتربية المواشى بولاية أريزونا ، وتبلغ مساحة الأراضى التى يمتلكها فى الولايات المتحدة حوالى ٣,٣ ألف كيلو متر مربع (١٩٨ : ص ٨٥) . ويقوم بتوظيف أمواله فى بناء المساكن فى كوريا الجنوبية وفى التنقيب عن النفط فى ماليزيا وفى بناء مجمعات سياحية فى مصر .. إلخ. وفى عام ١٩٧٨ قدم خاشوقجى مبلغاً قدره ٥٩٠ ألف دولار لثلاثة معاهد عليا أمريكية لبرنامج دراسة تاريخ وثقافة العرب (٢٦٨ : ١٩٧٨/٥/٣٠) .

يعد حجم نشاط " ترياد" فى العربية السعودية أقل كثيراً من نشاطها بالخارج على الرغم من أنها تمارس هذا النشاط فى الداخل من خلال شركاتها الفرعية فى جميع المجالات ، من بيع مختلف المنتجات الأجنبية إلى المشاركة فى بناء المصانع والمحطات الكهربية.

تندرج الصفقات التى عقدها عدنان خاشوقجى خارج العربية السعودية فى قائمة الصفقات السحرية (١٩٧ : ص ١٨٢ – ١٨٣) . وفى رأينا أن خاشوقجى السعودى الجنسية هو فى الواقع شخصية عالمية. وهو ، بناء على هذه الصفة ، ضرورى للغاية للأسرة المالكة. وقد كتب الصحفى الإنجليزى ب. هوبداى يقول : "لو لم يكن هناك عدنان خاشوقجى لتحتم اختراع هذه الشخصية

حتى تصرف انتباه الصحافة العالمية عن العمليات التى يقوم بها السعوديون" (١٩٨ : ص ٨٢) . ويرى كثير من المراقبين الغربيين أن خاشوقجى هو ، إلى حد ما ، الواجهة الصورية للعمليات التجارية التى يجريها عدد من الأمراء البارزين .

وقد أذاعت الصحف أن خاشوقجى باعترافه بأنه قد تسلم من شركة «نورثروب» الأمريكية للطائرات (رشوة «عمولة» عمل شريفة حسب تعبيره) فى حدود ٤٥٠ ألف دولار ، أخفى أسماء المتلقين الحقيقيين لها وهم اللواء هاشم القائد السابق للقوات الجوية السعودية وابن أخيه اللواء الزهير وكذلك عدد من الأمراء البارزين . وقد تم تقسيم عمولة بيع الدبابات الفرنسية من طراز « اى . ام . اكس - ٣٠» على النحو التالى : ٥ ملايين دولار لخاشوقجى ، ٤٠ مليون دولار لأمراء من الأسرة المالكة . على أن دور عدنان خاشوقجى لم يقتصر بالنسبة للقضايا الدولية على مجرد السمسار فى الأعمال التجارية. تعرف خاشوقجى فى عام ١٩٦٧ على ريتشارد نيكسون وبعدها مباشرة أى فى عام ١٩٦٨ قام خاشوقجى بتمويل حملته الانتخابية . ومالبث أن أصبح واحداً من الوسطاء بين النظام الملكى السعودى والحكومة الأمريكية . وفى عام ١٩٧٣ بصفة خاصة كانت الرسائل بين نيكسون وفيصل تتم عن طريقه هو بالتحديد .

وفى السنوات الأخيرة أصبح من البديهى أن عدنان خاشوقجى يمثل همزة الوصل بين رأسمالية الدولة الاحتكارية الغربية ، فضلاً عن أطراف العالم الرأسمالى ، وبين الدول « الرأسمالية الثانوية» . وقد ضمن خاشوقجى ، بصفته صديقاً شخصياً للرئيس جعفر النميرى ، قروضاً للسودان من البنوك الدولية فى حدود ٢٠٠ مليون دولار بتوكيل سوق الأوراق المالية السعودية (وبلغت « عمولة» خاشوقجى عن هذه الصفقة مليون دولار) ، بينما قامت «ترياد» بإنشاء مجمعات زراعية صناعية حصلت شركة «أريزونا لاند آند كيتل» الأمريكية على توكيل إدارتها ، والتى كان يمتلكها خاشوقجى منذ عام ١٩٧٤ وقد كان رجل الأعمال السعودى يعتزم ، مستغلاً علاقاته الحميمة بأنور السادات ، إنشاء أكبر مركز تجارى فى العالم فى مصر (١٩٣ : ص ١٨٣ - ١٨٤ ؛ ١٩٨ : ص ٨٥ - ٨٦)

وفى أكتوبر عام ١٩٧٧ قام عدنان خاشوقجى بزيارة عدد من بلدان أمريكا اللاتينية، حيث التقى برؤساء الدول البرازيل. وأذيع أنه قد قدم لباراجوى قرضاً قيمته ٢٥٠ مليون دولار و يخطط لتقديم القرض نفسه لكل من بوليفيا والأرجنتين. ومن المعروف أن المشروعات الصناعية المختلفة التى تبدأ بمساعدة خاشوقجى تجتذب مستثمرين من الولايات وأوروبا الغربية واليابان (٢٦٥ : ١٩٧٨/٧/٤) .

كان خاشوقجى يسعى بصورة عارضة إلى توحيد اقتصاد بلدان «الرأسمالية الثانوية» لكن هذا السعى السابق لأوانه كان مؤشراً خاصاً بتدويل رؤوس أموال هذه البلاد واتجاهاً متنامياً فى النظام الرأسمالى العالمى، حيث يشارك رأس مال الدولة النامية رأسمالية الدولة الاحتكارية الغربية فى إستغلال دولة نامية أخرى .

كرس ب. هوبداى فى كتابه عن العربية السعودية المعاصرة فصلاً خاصاً عن البرجوازية السعودية، ويورد المؤلف، بصفة خاصة، ما ذكره خاشوقجى عن نشاطه فى السودان، الأمر الذى يدل دلالة قاطعة على وعى الملياردير السعودى بدوره فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى. يقول خاشوقجى: «لو نجحنا فى نقل تكنولوجيا وخبرة العالم الغربى إلى استثمار الطبقة الوسطى القائم الآن، لو نجحنا فى إقامة تعاون مالى فى الأعمال الزراعية أيضاً، بالشكل الذى تخطط له، فإننى أعتقد أننا سنضع ركائز مهمة لمجتمع حر فى العالم العربى. إن هذا الأمر بالنسبة لى ليس مجرد عمل، إنه حلمى» (١٩٨ : ص ٨٧) .

وقد ولد ح. ر. فرعون فى عام ١٩٤٠. كان والده أيضاً طبيباً للملك ابن سعود، ثم تولى بعد ذلك منصب وزير الصحة وعمل مستشاراً ذا نفوذ لدى فصل الملك خالد فيما بعد .

تلقى ح. ر. فرعون، خلافاً لخاشوقجى، تعليماً جيداً فى الولايات المتحدة الأمريكية، ففى عام ١٩٦٣ حصل على درجة الدكتوراه منها فى

موضوع استخراج البترول ، وفى عام ١٩٦٣ نفسه أنهى دراسته بكلية الإدارة بجامعة هارفارد . ولدى عودته للوطن قام فرعون ، مثله مثل خاشوقجى ، فى عام ١٩٦٦ ، بإنشاء شركة بناء باسم «ريديك» (ريسرش آند إيكونوميك ديفيلوبمنت) مستغلاً أموال أبيه . وتحمل هذه الشركة الآن اسم «سعودى ريسرش آند ديفيلوبمنت كوربوريشن» مديرها العام ورئيس مجلس إدارتها هو رشيد فرعون ، وقد أصبحت هذه الشركة واحدة من أضخم المؤسسات فى البلاد ؛ فقد وصل رأسمالها فى خريف ١٩٧٩ إلى ٣٥٠ مليون ريال .

وتعد «ريديك» خليطاً حقيقياً لمختلف الشركات التى يديرها فرعون مع أخيه ، تدخل شركات فرعون فى العديد من الصفقات المالية فى البلاد ، وتعمل جميعها كوسطاء لشركات البناء والأعمال الهندسية ، كما تدخل كمقاول من الباطن فى العديد من المشروعات الصناعية . وفرعون هو أحد مؤسسى دار نشر «تهامة» . ومن العجيب أن «ريديك» تنتمى إلى مجموعة رأسمالية سعودية ضخمة ، غير تلك التى تنتمى إليها «رياد» ، مجموعة تلقى دعماً من أعضاء أسرة الملك فيصل . ومن المثير للانتباه حقاً أن اسم عدنان خاشوقجى لم يرد فى دليل «الأعلام فى العربية السعودية» (who is who) الذى أصدرته دار نشر " تهامة " . وخلافاً لخاشوقجى الذى أثارت أعماله الدولية سخط كثير من السعوديين ، تركزت اهتمامات فرعون بالدرجة الأولى فى العربية السعودية ذاتها . قامت " ريديك " بأعمال عديدة فى مجال البناء المملكة (الطرق ، الكبارى ، المبانى) وفى إنتاج مواد البناء واستيراد المنتجات البتروكيماوية وفى تجميع السيارات وبعض المؤسسات الصناعية الأخرى وفى استيراد الأوات الكهربية والموارد الغذائية والبضائع الصناعية الاستهلاكية .

ومن الدلائل على اتساع مجال نشاط رشيد فرعون أن " ريديك " أنشأت فى العربية السعودية خلال عام ١٩٧٨ والنصف الأول من عام ١٩٨٠ عدد ٣٥ شركة جديدة سواء مستقلة أم بالاشتراك مع شركاء غربيين أو سعوديين. وقد بلغت حصة " ريديك " وفرعون شخصياً فى هذه الشركات

ما قيمته ١٠٧,٥ مليون ريال (ورد هذا الإحصاء فى المرجع ٢٧٧ : ١٩٧٨ - ١٩٨٠) كما امتدت اهتمامات فرعون إلى "صناعة التسلية" وإلى مشروعات تحلية المياه، كما قام بإنشاء مركز الحاسب الآلى من أجل إجراء البحوث الديموجرافية وذلك بالاشتراك مع شركة أمريكية (١٨٢ أ : ص ١٥٢) .

تحدثنا فى الفصل التاسع عن أشهر مؤسسات ح . ر فرعون فى الولايات المتحدة الأمريكية . ويمكن الآن أن نقول إن "ريديك" اشتركت أيضاً فى شركة سويدية للعقاقير ، وفى شركة ماليزيا الشرقية للبتروكيماويات، وفى شركتى "مونتيديسون" و "إنداستري بوتونى بيرودجينا". وفى مطلع عام ١٩٧٧ قامت "ريديك" بافتتاح فرع فى هونج كونج لعملياتها فى جنوب شرقى آسيا (٢٦٤ : ١٩٧٥/١/١١ ، ص ٧٢ : ١٩٧٥/٦/٧ ، ص ٤٧ ؛ ٢٦٩ : ١٩٧٩/١٠/٥ ، ص ٣٩ ، ١٩٨٠/٤ ، ص ٣٤ ، ص ٣٤ ؛ ٢٦٦ : ١٩٧٨/٦/٧) .

وأحمد الجفالى - ولد عام ١٩٢٤ وتلقى تعليمه فى إنجلترا . بدأ العمل فى الزراعة هو وأخواه "إبراهيم" و "على" ثم انتقل للتجارة البسيطة . فى عام ١٩٦٤ حصل الإخوة "الجفالى" على امتياز لكهربة الطائف ، وفى عام ١٩٤٨ حصلوا على امتياز كهربة مكة . كانت هاتان المدينتان أول المدن التى دخلتها الإضاءة الكهربية . أسس الإخوة الجفالى فى عام ١٩٥٠ "سعودى ناشونال كومبانى فور إليكتريك باور" ، التى أصبحت وكيلاً لـ "جنرال إليكتريك" كما أصبحت أكبر مورد للأجهزة الكهربية فى الحجاز ثم فى المملكة كلها بعد ذلك . وفى الوقت الحالى يدير الإخوة الجفالى شركات "سعودى إليكتريك" (الطائف ، مكة ، جدة) ، "سعودى ناشيونال باور" (جدة) و " المدينة إليكتريك باور" ، "سعودى ناشيونال إليكتريك برودا كتس" ، " الإحساد إلكتريك" (الهفوف) (٢٦٦ : ١٩١٦/١/١٢ ؛ ١٨٢ أ : ص ١٢٦) .

وفى بداية الستينات بدأ الإخوة الجفالى عملاً جديداً يعد واحداً من أكثر الأعمال ربحاً فى العربية السعودية المعاصرة : أسس الإخوة شركة " سعودى أرابيان سمنت كومبانى" بعد أن بنوا فى المنطقة الشرقية مصنعاً لإنتاج الأسمنت ، وينتج هذا المصنع القائم الآن فى الهفوف ٤,٥ ألف طن أسمنت يومياً ويعتبر أكبر مصنع للأسمنت فى الشرق الأوسط (١٨٢ أ : ص ١٢٨) . فى تلك السنوات قام الإخوة الجفالى بتنظيم علاقاتهم بشركة "دايملر بنتس" الألمانية الغربية بعد أن كفلا لها ثالث سوق فى العالم للشاحنات التى تنتجها وهو العربية السعودية . فى يونيو عام ١٩٧٧ بدأ مصنع تجميع السيارات التابع للشركة السعودية الألمانية الغربية "ناشيونال أوتوموبيل إنداسترى" إنتاجه. ويمتلك الإخوة فى هذا المصنع الجديد ٧٤ ٪ بينما تمتلك "دايملر بنتس" ٢٦ ٪ ينتج المصنع ٤,٥ ألف سيارة سنوياً وسوف يصل إنتاجه إلى ١٠ آلاف سيارة سنوياً (٢٧٩ : ١٩٧٧/١١/٤ ؛ ١٩٧٨/٤/١٩ ، ص ٧) . والإخوة الجفالى هم وكلاء "فولكس فاجن" و "ماس فرجيوسون" و "سيمنز" و " آى . بى . ام " و " ال . ام . إريكسون" و "براون بوفيرى" وغيرها من الشركات (٢٧٩ : ١٩٧٧/١١/٤ ؛ ٢٧٧ : ١٩٧٨/٤/١٩ ، ص ٧) .

ترأس أحمد الجفالى فى نهاية السبعينات شركة " الجفالى إخوان" ؛ وهو عضو فى سوق الأوراق المالية . يتحكم الإخوة جفالى فى إنتاج الطاقة الكهربية فى أنحاء البلاد تقريباً ، ويتصدرون سوق الأسمنت ولهم السيادة فى تصدير السيارات وتكنولوجيا البناء والزراعة والأدوات المنزلية وغيرها . ويمتلك الإخوة جفالى ورشاً فنية تقوم على خدمة الآلات المستوردة يعمل فيها عدة آلاف من الأشخاص (٦١ : ص ٧٩ – ٨٠) .

يمتلك الإخوة جفالى مثلهم مثل خاشوقجى ، واحداً من أكبر الاتحادات الصناعية والتجارية لا فى المملكة وحدها وإنما فى الشرق الأوسط بأسره. والإخوة جفالى هم وكلاء ٤٨ شركة من أكبر الشركات الأمريكية والإنجليزية والألمانية الغربية (١٨٢ أ : ص ١٢٦ – ١٢٩) .

لأحمد الجفالى ابنان وابنة يدرسون فى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أنهى الابن الأكبر "وليد" دراسته هناك وأصبح أحد أصحاب شركتى " أرابيان ميتال إنداستريز " و "ناشيونال أوتوموبيل إنداسترى" (١٨٢ أ : ص ١٣٠) .

أما أسرة على رضا فتشتهر بالتجارة منذ منتصف القرن التاسع عشر . كان لهم ممثلون فى مجلس جدة إبان الحكم التركى ، كما كان منهم أمراء جدة . وفى مطلع الثلاثينات أصبحت عائلة على رضا صاحبة توكيل شركة "جنرال موتورز" ، الأمر الذى شكل أساساً لازدهارها فيما بعد ، فمع حلول الستينات كانت أسرة على رضا أول أسرة من أصحاب الملايين فى البلاد ، (إلى جانب الأسرة المالكة بالطبع) .

ويقف الآن محمد يوسف زين آل على رضا (المولود فى عام ١٩٢٩) على رأس الأسرة . تلقى محمد يوسف تعليمه فى الولايات المتحدة الأمريكية فى جامعة بيركلى . وفى عام ١٩٥٧ حصل على إجازة الحقوق من جامعة لندن. وهو يدير شركة "الحاج عبد الله على رضا" التى وصل رأسمالها فى نهاية عام ١٩٧٩ إلى نحو ٨٠ مليون ريال (٢٧٧ : ١١/٢١/ ١٩٧٩ ، ص ١٦) .

وتعمل مجموعة على رضا فى التجارة بصفة أساسية وتمتلك عدداً من المحال العامة الكبيرة وشبكة من المتاجر ، كما تعمل أيضاً كوسيط فى عمليات النقل والشحن على مستوى عالمى . على أن أكثر الأمور أهمية فى نشاطها أصبح امتلاكها لعدد من المشروعات الصناعية الضخمة (بناء الفنادق ، المصانع ، الطرق ، محطات الكهرباء ، الموانئ ، إنتاج المواسير والالآت المعدنية الأخرى) .

وتدخل الشركات الأساسية الآتية شركاء فى مجموعة على رضا : " لاينج ويمبلى على رضا " (مع شركة " ويمبلى آند لاينج " الإنجليزية) للبناء والتجهيزات الفنية للمبانى ، " الحاج حسين على رضا وشركاه" للاستيراد وبيع مختلف السيارات ، " لوموس على رضا كومبانى" للبناء وتجهيزات شركات البترول والبتروكيماويات ، "سعودى بالك ترانسبورت" للشحن

إلى المنطقة الشرقية، "كسينيل كونتراكتنج"، "أرابيا مينتينياس كومبانى" و "كسينيل ماركيتنج" للخدمات الفنية للمبانى والمطارات والمصانع، "سعودى أربيان ديمس آند مور" (بالاشتراك مع "ديمس آند مور" الأمريكية) لإجراء البحوث الجيوفيزيائية، "رضايات تريدنج إستابليشمنت" للأعمال الهندسية وخدمات المخازن التجارية والنقل والشحن وبناء المساكن وتجارة الجملة (١٢٨ أ: ص ١٥٤ - ١٥٨). وبالإضافة إلى ذلك اشتركت مجموعة على رضا فى نشاط ٢٦ شركة أخرى فى العربية السعودية وأربع شركات فى الكويت وشركة فى الإمارات العربية المتحدة وأخرى فى عمان (٢٧٧: ١٩٧٨ - ١٩٨٠).

وعبد العزيز حماد القصيبى - ولد فى عام ١٩٢٦ فى عائلة تاجر، بدأ حياته موظفاً صغيراً ثم امتلك بفضل مساعدات أرامكو محطة بنزين، وفى منتصف الخمسينات بنى أول مصنع فى العربية السعودية لشركة "بيبسى كولا" يشغل عبد العزيز القصيبى الآن منصب مدير وعضو مجلس إدارة شركة "عبد العزيز حماد القبيصى وإخوته" بعد أن أصبح، مثل جميع رجال الأعمال السعوديين الكبار، وكيلاً لعدد من الشركات الغربية. كما يمتلك عدداً من المراكب التجارية والفنادق فى العربية السعودية وفى مصر، وهو عضو مجلس إدارة شركة تأمين وشركة "دمام إلكتريك" وأحد مؤسسي شركة "سعودى كوريان لودنج آند أنلودنج كومبانى" السعودية الكورية الجنوبية.

وقد تلقى ابن أخيه غازى عبد الرحمن القصيبى (المولود عام ١٩٤٠ تعليمه فى الولايات المتحدة الأمريكية وحصل على درجة الدكتوراه فى العلاقات الدولية وقد أصبح وزيراً للصناعة والطاقة منذ عام ١٩٧٥. أما ابن أخيه الآخر خالد محمد القصيبى فيعمل نائباً لرئيس سوق الأوراق المالية ورئيساً لمجلس إدارة الصندوق الحكومى للتنمية الصناعية وعضواً فى مجلس إدارة "سعودى إنترناشيونال بنك" اللندني.

تتعاون أسرة القصيبى مع أمراء الأسرة المالكة، وقد أسس فهد عبد الرحمن القصيبى (أخو الوزير) بالاشتراك مع الأمراء خالد بن تركى وعبد الله بن تركى (أبناء نائب وزير الدفاع) "سعودى فيجيتابل أويل آند جى كومبانى" برأس مال قدرة ٤٠ مليون ريال، أما أحمد حماد القصيبى ويوسف أحمد القصيبى فقد قاما بالاشتراك مع الأمير خالد بن تركى بتأسيس "سعودى جلاس كومبانى" برأس مال قدره ٥٠ مليون ريال (٢٧٧ : ١٩٧٨/٤/١٢، ص ٢٠، ١٩٧٨/٥/١٠، ص ١١). وفى عام ١٩٧٧ قامت مجموعة شركات القصيبى بتأسيس اتحاد "القصيبى (جراندميت)" الذى قام بإقامة مدن للعمال السعوديين وغير السعوديين. وقد تكفل هذا الاتحاد كذلك بتوفير الحاجات المعيشية والخدمات الطبية وإنشاء المحال التجارية والغذائية فى هذه المدن (٢٦٦ : ١٩٧٨/٣/٢٠).

تمارس أسرة القصيبى أعمالاً متنوعة تماماً مثلها فى ذلك الأسر الأخرى: مثل صيد الأسماك وإنتاج الأسمنت والمكيفات والعصائر والمصنوعات الزجاجية. وتتحكم هذه المجموعة (أو تمتلك أسهماً كبيرة) فى ٣٣ شركة تعمل فى العربية السعودية (١٨٢ أ : ص ١٠١ - ١٠٤).

وولد عبد العزيز عبد الله السليمان - عميد آل السليمان - فى عام ١٩٣٤. كان والده عبد الله السليمان يشغل منصب وزير مالية ابن سعود. أتم عبد العزيز دراسته المتوسطة فى مصر ثم التحق للدراسة بجامعة لافاييت بالولايات المتحدة الأمريكية، وأتم دورة تدريبية فى "تشيز مانهاتن بنك" ثم شغل منصب النائب لوزراء البترول والمالية كما عمل نائباً لرئيس سوق الأوراق المالية.

وتعد عمليات الوساطة لشركات السيارات "داتسون"، "سكانيا - فابيس" هى النشاط الإستثمارى الأساسى لآل السليمان. كما قاموا ببناء فنادق ضخمة فى جدة والدمام ومكة والقاهرة وأصبحت لهم السيطرة فى شركة "أرابيان سمنت كومبانى" (١٩٣ : ص ٩٣). وقد اتجهوا بعد ذلك لأعمال البناء والأوراق المالية.

ويـرأس عبـد العزيز السـليمان فـى الوقت الحـالى الاتحـاد العائلى الذى يحمل اسـم " عبد العزيز عبد الله السـليمان وإخوته برأس مال قدره ١٣٠ مليون ريال وشـركات" عبد العزيز عبد الله سـليمان وشـركاه "(٣٦ مليون ريال) (٢٧٧ : ١٩٧٩/٢/٧ ، ص ٧ ، ١٩٧٩/١٠/١٠ ، ص ١٨) . وبالإضافـة إلى ذلـك فهـو رئيس مجلس إدارة "سـعود هوتيل كومبانى" ، "سـعودى ميرتايم نافيجيشان كومبانى" ، " أرابيان سمنت كومبانى" ، "سعودى لايت إنداسترى" "سعودى كابيتال كوربوريشـن" وسـت شـركات أخـرى إلى جانب "بنـك الجزيرة" . وهو أيضاً (مثل عدنان خاشـوقجى) عضو مجلس إدارة البنك العربى الأفريقى وبنكـين فرنسـيين عربيين وشـركة قابضة فى لوكسـمبورج وشـركة "بونتـون" القابضـة الأمريكيـة وكذلـك "سـعودى ناشـيونال إليكتريك كومبانى" و "سعودى ريفاينرى كومبانى" .

وبدأ سليمان صالح العلّيان نشاطه كسائق شاحنة فى مؤسسة أرامكو ثم أسـس بمسـاعدة هذه الشركة شـركة نقل خاصة به ومكتباً للوساطة بعد أن أصبح واحداً من تجار أرامكو . فى عام ١٩٧٤ أسـس فى ليبيريا شـركة مسـجلة رسمياً باسـم ترانسـبورت آنـد تريدنـج كومبانى إنكوربوريشـن (تى . تى . إى) . واكتسب الشركة شهرة كبيرة فى الغرب صيف عام ١٩٧٦ وذلـك عندمـا أعلنت شـركة " ياردان ميتيسـون " عن امتلاكها لـ ٢٥ ٪ من أسـهم " تـى . تـى . إى" مقابل ٣٥ مليون دولار . وينحصر نشـاط "تـى . تى . إى" فى العمليات التجارية والوساطة وغيرها من العمليات التقليدية داخل العربية السعودية وفى كل أنحاء الشرق الأوسط (٢٦٦ : ١٩٧٦/٦/٢٩) .

ويعـد محمد بن لادن نموذجاً مثالياً للمسـتثمر الناجح . بدأ حياته عاملاً بسـيطاً فـى أرامكـو ثم أسـس شـركة صغـيرة للبنـاء ، مالبث نشـاطها أن اتسـع بعد حصولها فـى عام ١٩٥١ على عقـد حكومى بإنشـاء طريق المدينة – جـدة (١٩٣ : ص ١٨٦) . تـرك محمـد بـن لادن لأبنائـه الأربعـة والخمسـين مؤسسـات مزدهـرة تمثـل "إمبراطوريـة " آل لادن . فـى عام ١٩٧٢ أسـس أبناؤه شـركة قابضـة باسـم " بن لادن بـرذارز فور كونستركشـن أند إنداسـترز"

يرأسها سالم محمد بن لادن . ومن بين ١٥ شركة تملكها أسرة ابن لادن هناك "بن لادن كايزر" وهى واحدة من أضخم شركات البناء والأعمال الهندسية فى الشرق الأوسط ، "سعودى أرابيان ماشينرى مينتينينس" بالاشتراك مع "جنرال موتورز" الأمريكية ، "بن لادن تيليكوميونيكشن" (بالاشتراك مع "بل" الكندية) ، شركات لإنتاج الطوب ، الخرسانة ، الأثاث ، أدوات المطبخ وبناء الطرق . وسالم بن لادن هو أحد مؤسسى " السعودى بنك" فى باريس (٦٢ : ص ٥٥ ؛ ١٨٢ أ : ص ١٠٨ – ١١١ ؛ ٢٧٧ : ١٩٨٠/٤/٩ ، ص ١٥) .

كان نصيب الأسرة المالكة السعودية وكذلك الأرستقراطية البدوية (عشائر آل كبير ، آل جيلوفى ، آل تُنيان) من الدراسات الخاصة بأنشطتهم الاستثمارية ، أقل بكثير مما حظى به المواطنون السعوديون العاديون . وقد آثر الصحفيون والعلماء الغربيون ألا يتعرضوا لمثل هذا الموضوع الشائك . على سبيل المثال ، لم يرد ذكر أى من أمراء الأسرة المالكة فى الدراسة المفضلة التى أجراها الكاتب الإنجليزى . ج . كارتر حول نشاط العائلات السعودية الكبيرة . فى الوقت الذى يعتبر آل سعود أغنى أسرة فى العالم يتراجع أمام ثروتها آل روكفلر أنفسهم . فقد بلغت ثروة الأسرة المالكة حسب إحصائية "نيوزويك" فى نهاية السبعينات حوالى ٨٠ مليار دولار (٢٧٣ : ١٩٧٨/٣/٦ ، ص ١٤) . ومن الممكن أن نخلص ، بناء على المصادر المتوافرة ، إلى أن هناك مائة شخص من بين ما يزيد على ثلاثة آلاف من أفراد آل سعود ، يعدون من كبار رجال الأعمال .

هناك ١٣ أميراً من بين ٣٢ من الأبناء الأحياء لابن سعود مؤسس الدولة السعودية يمثلون الجيل الأول من الأمراء الذين يعملون فى مجال الإستثمارات وهم : عبد الرحمن ، عبد الله ، بندر، نواف ، طلال ، مقرن ، مشعل ، مشيرى، سلمان ، صدام ، حزلول ، حمود ، فواز . أما النساء فبالرغم من أن نشاطهن لم يكن كبيراً ، فإن منهن من كانت لها بعض الأنشطة التجارية . فعلى سبيل المثال كانت "عفت" أرملة الملك فيصل تسمى فى جدة "ملكة أعمال البناء" .

والجيل الثانى من الأمراء : أبناء سعود وفيصل وخالد (الملوك السابقون) والأمير عبد الله النائب الثانى لرئيس الوزراء ورئيس الحرس الوطنى ، والأمير فهد (الملك الحالى) وكثير غيرهم من أقارب الملك ، وهم أكثر نشاطاً فى مجال الاستثمارات . كما اتجه للاستثمار الجيل الثالث أيضاً من الأسرة المالكة .

كانت مجالات نشاط الأمراء المستثمرين هى نفسها مجالات نشاط فرعون وسليمان وغيرهم . فالأمير عبد الرحمن بن عبد العزيز ، الذى تلقى تعليماً عسكرياً واقتصادياً عالياً فى الولايات المتحدة الأمريكية ، مثلاً، اشترك مع عدنان خاشوقجى فى إنشاء "ناشيونال جبس كومبانى" كما قام بإنشاء دارين للطباعة ، وكان عضواً مؤسساً فى "إليكتريك باور كومبانى" فى كل من الرياض وجدة وفى "إليكتريك كومبانى" فى المنطقة الشرقية وفى "سعودى جاز كومبانى" ويمتلك الأمير عبد الرحمن عدداً من مصانع الأسمنت والمزارع . كان لرجل الأعمال (الأمير) الناجح مكانة خاصة باعتباره عضواً فى المجموعة القوية داخل الأسرة المالكة مجموعة " آل صديرى" السبعة (*) .

وكان الأمير عبد الله بن فيصل بن عبد العزيز يشغل منصب نائب أمير الحجاز ووزير الصحة والداخلية قبل أن يصبح رجل أعمال . أما الآن فهو يرأس عدداً من الشركات والتوكيلات أكبرها "جنرال موتورز إجينسى" و "سونى إليكتريك إيجينسى" و "سعودى شيبمنت كومبانى" .

وفى صيف عام ١٩٨٠ أسس الأمير بالاشتراك مع شركة " تايت آند لايل" " الإنجليزية " "سعودى شوجار كومبانى" التى قامت ببناء مصنع لإنتاج السكر فى جدة . وصل المصنع إلى كامل طاقته فى عام ١٩٨٢ حيث بلغ إنتاجه ٤٠٠ طن سكر يومياً . وسوف يحول هذا الشركة السعودية الإنجليزية إلى أضخم احتكار للسكر فى السوق السعودية (٢٦٩ : ١٩٨٠/٧/١١، ص ٤١) .

(*) مجموعة آل صديرى " السبعة : هم أبناء ابن سعود السبعة من زوجه التى تنتمى إلى آل صديرى وهم : فهد : الملك الحالى ، سلطان : وزير الدفاع ، نايف : وزير الداخلية ، تركى : نائب وزير الدفاع ، سلمان : أمير الرياض ، أحمد : نائب أمير مكة ثم عبد الرحمن .

أظهر الأمير محمد أحد أبناء الأمير عبد الله نشاطاً ملحوظاً (والأمير له شهرته كشاعر) ، فهو رئيس لمجلس إدارة أربع شركات كبرى من بينها "سعودى بيكارى كومبانى" وهى تمد السوق السعودية يومياً بما يصل إلى ٤,٢ ألف قطعة من المخبوزات ، وهى أكبر شركة من نوعها فى البلاد . وفى مارس ١٩٨٠ أعلن عن إنشاء "ناشونال ماركت كومبانى" التى كان من أهدافها استيراد المواد الغذائية وإقامة واستغلال عدد من المطاعم ومحال السوبر ماركت . وقد ساهمت فيها "سعودى بيكارى كومبانى" بمبلغ ٧,٥ مليون ريال من قيمة رأس المال البالغ ٨ ملايين ريال وقد قيد الأمير محمد ١٢٥ ألف ريال لحساب ابنة تركى (٢٧٧ : ١٩٧٩/٣/٢١ ، ص ٧ ، ١٩٨٠/٣/٢٦ ، ص ١٥) . والأمير خالد بن الأمير عبد الله هو واحد من المؤسسين الأساسيين لصناعة الأسمنت القومية .

ومن الأرقام ذات الدلالة على مدى نشاط أمراء الأسرة المالكة : ١٠٠ مليون ريال استثمرها أبناء وأحفاد الملك فيصل فى المؤسسات الصناعية فقط التى أقيمت فى ١٩٧٨ - ١٩٧٩ على أراضى المملكة . وبالإضافة إلى هذا فقد اشتركوا أيضاً فى العديد من المشروعات خارج البلاد وفى العديد من الصفقات المالية .

كان فيصل قد أعد أبناءه لمثل هذه الأنشطة . وكان من المعروف أنه يقوم سنوياً بتحويل عشرات الملايين من الدولارات إلى البنوك الغربية . وجدير بالذكر أن ستة من بين ثمانية أبناء لفيصل أتموا دراستهم بجامعة برينستون ، بينما أنهى عبد الرحمن دراسته بكلية ساندهيرست العسكرية الإنجليزية. وقد تلقت بناته تعليمهن فى سويسرا (١٩٥ : ص ٥٣ - ٥٤) .

وقد أنشأت أسرة الملك فيصل صندوقاً خيرياً باسم الملك فيصل على نحو ما فعل آل روكفلر . وكان الأمير خالد بن فيصل يرأس هذا الصندوق. كان الصندوق يوظف أمواله فى شركة تنشئ مركزاً للإحصاء القومى وفى شركات المجوهرات ومحطات استخراج وتحلية المياه ، دور النشر والمطابع (٢٧٧ :١٩٧٩/١٢/٥ ، ص ١١ ، ١٩٨٠/٣/٥ ، ص ١٤ ، ١٩٨٠/٣/٢٦ ، ص ١٥) .

ويتمتع الأمير محمد بن فهد بشهرة واسعة فى عالم الاقتصاد ، سواء فى المملكة أم فى الغرب . فهو واحد من مؤسسى "سعودى بابليك ترلنسبورت كومبانى" التى يبلغ رأسمالها مليار ريال تبلغ حصته فيها ٨ ملايين ريال . ويشترك فى هذه المؤسسة أيضاً الأمير سعود الأخ الشقيق للأمير محمد وأربعة أمراء آخرين من الأسرة المالكة وعدد من كبار رجال الأعمال السعوديين (٢٧٧: ١٩٧٩/٨/٢٢ ، ص ١٣) . وتعمل هذه الشركة فى مجال النقل الدولى والداخلى بسيارات الأوتوبيس وهى ، من الناحية العملية ، تعد شركة احتكارية . وفى عام ١٩٧٩ أسس الأمير محمد بن فهد شركة " بترول السعودية العربية "بالاشتراك مع إحدى الشركات من ليختنشتاين ، والأمير سعود بن نايف ، وصلاح إبراهيم الخجيلان شقيق السفير السعودى لدى الولايات المتحدة الأمريكية (٢٧٧ : ١٩٧٩/٥/٢٣ ، ص ١٢) . كما أن الأمير محمد أيضاً واحد من مؤسسى أضخم شركات المملكة وهى " تازرن بروفينس سمنت كومبانى" التى بيلغ رأسمالها ٧٠٠ مليون ريال ، وتعادل حصته فيها ٢٥ مليون ريال ، أى ما يعادل تماماً حصة خمسة عشر مؤسساً – مساهماً من الآخرين والباقى ساهمت به الدولة (٢٧٧ : ١٩٧٩/٤/٢٥ ، ص ٩) . والأمير هو رئيس مجلس إدارة "سعودى أرابيان إينفيستمنت كومبانى" ، وأحد مديرى " البنك السعودى الهولندى" (الذى تبلغ أرصدته حوالى ٣ مليارات ريال) والرئيس الفخرى لمجلس إدارة البنك التجارى السعودى الفرنسى " السعودى بنك " الذى يشترك فيه أيضاً أعضاء أسرتى بن لادن والشربتلى (٣٤ أ : ص ٢١١ ، ٢١٨ ، ٣٣٢) .

وإلى جانب الشركات المذكورة ، يشترك الأمير محمد بن فهد فى أكثر من عشر مؤسسات ضخمة أخرى فى العربية السعودية تعمل فى مد أنابيب البترول وتجارة الجملة وإنتاج مواد البناء والإنشاءات وإنتاج المواد البتروكيماوية بالتعاون مع شركاء من السعودية وألمانيا الغربية وكندا والولايات المتحدة . ومع نهاية السبعينات كان الأمير محمد قد عقد علاقات مع عدد من أضخم الشركات الغربية مثل " بيتشل" و " موبيل أويل" الأمريكيتين وتجاوزت ثروته الشخصية مليار دولار . وقد ربطت الصحافة الغربية بين أسم الأمير وبين صفقات ضخمة من نوع العقد الذى كان بصدد

التوقيع بين الحكومة السعودية وشركة "فيليبس" الهولندية التى تلقت طلباً فى عام ١٩٧٧ قيمته ٧ مليارات دولار للقيام بتوسيع شبكة تليفونات المملكة. وقد وعدت الشركة الأمير محمد بـ "عمولة" فى حدود ١٠٠ مليون دولار. على أن هذه الصفقة لم تجد قبولاً لدى الحكومة السعودية. وفى العام نفسه قاد الوزير غازى القصيبى معركة لإعادة النظر فى الطلبات المبالغ فيها أيده فيها ولى العهد نفسه وأسفر الأمر عن إلغاء صفقة "فيليبس". واستطاعت شركات أخرى أن تحصل على عقد أقل تكلفة بمرتين تقريباً.

وبعد أن حصل الأمير محمد فى العام نفسه على ١٠٪ من أسهم "بيتشل كوربوريشن" الأمريكية، عاون الشركة فى الحصول على مقاولة إنشاء المطار الجديد فى الرياض وتبلغ تكلفته ٣,٥ مليار دولار. وقد تورط فى فضيحة الصفقات الإضافية لشركة البترول الإيطالية "إينى"، إذ حصل على نصف مجموع "العمولات" التى قدرت بمبلغ ١١٥ مليون دولار (٢٧٤ : ١٩٨٠/٤/١٦).

يتضح مما سبق أنه لا يوجد فى الواقع خط فاصل بين كبار رجال الأعمال السعوديين العاديين وبين الأمراء الذين يعملون فى مجال الإستثمارات. ففى معظم الأحوال نجد أن هؤلاء وأولئك يتعاونون معا. ونورد فيما يلى مثالين على هذا التعاون. ففى صيف ١٩٧٨ تم إنشاء "بريتيشن بنك أوف ميدل إيست" من شريك إنجليزى مع "سعودى بريتش بنك" برأسمال قدره ١٠٠مليون ريال على النحو التالى ٤٢٧٥٠ ألف ريال عند التوقيع دفعها مواطنون سعوديون عاديون، ٤٠ مليون – "بريتش بنك"، ١٧٢٥٠ ألفاً – المؤسسون (٢١ شخصاً) من بينهم: الأمير محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن، زيد ابن محمد. ورجال أعمال من آل القصيبى، على رضا، آل العليان، القريش، وفى خريف ١٩٧٨ تم تأسيس "تهامة بابليك ريليشنز آند ماركنتج ستاديز كومبانى" برأسمال قدره ١٠٠٤٥ ألف ريال منها ١٨٤٥ ألف دولار حصة الأمير سعود بن فهد، ٦٢٧ – الأميرة فوزية، وتوزعت الحصص الباقية على كل من راشد فرعون وممثل عائلات آل سليمان، آل بن لادن، آل الشربتلى وآل الشبوكشى (٢٧٧ : ١٩٧٨/٦/٥، ص ١١، ١٩٧٨/١١/٢٧، ص ٨).

وتتميز البرجوازية السعودية الكبيرة بالخصائص الآتية : (١) الفتوة، فلا يزال الجيل الأول يمارس نشاطه . (٢) الأواصر المتينة بالأسرة المالكة والشركات الغربية والجهاز الحكومى . (٣) الإدارة التقليدية للعمليات فى إطار أسرة واحدة . (٤) إضفاء الصبغة الاحتكارية على كل مجالات الاقتصاد . (٥) ضعف الميل إلى التخصص : فالعائلة الواحدة تمارس عملها فى ١٠ – ١٢ قطاعاً اقتصادياً أما أن تقتصر على مجال كالتجارة أو رأس المال البنكى فأمر نادر الحدوث (٦) العمل فى مجالات الاقتصاد الجديد غير التقليدية ، الاشتراك المباشر فى إدارة الإنتاج . (٧) توظيف رأس المال فى مجالات الاقتصاد التى تعطى أكبر عائد ممكن وفى أقل وقت ممكن . (٨) الاتجاه نحو تدويل العمل . ويعد خاشوقجى فى هذا المجال "دليل التنمية المستقبلية لبيوت التجارة " العربية السعودية (١٩٣ : ص ١٨٢) .

حدد اختلاط عصرين تاريخيين (الإقطاع والرأسمالية) النمو " الخاطئ " لرأس المال السعودى الخاص . ويمكننا أن نعزو اتجاهه نحو الطابع الاحتكارى والدولى وغياب التخصص إلى نفوذ رأسمالية الدولة الاحتكارية التى تشاركه نشاطه . وفى الوقت نفسه لا تزال تلك السمات الإقطاعية النمطية قوية ، مثل استخدام العلاقات بالصفوة الحاكمة وإدارة الأعمال فى إطار الأسرة الواحدة . ومن أهم سمات رأس المال السعودى الخاص أيضاً أنه يقيد إمكانية تطوير رأس المال القومى الصغير والمتوسط وسوف يتعاظم هذا الاتجاه فى المستقبل بالتأكيد .

وتعيدنا الظواهر السابقة إلى ما حدث قبل ذلك فى عدد من البلدان النامية الأخرى . ففى إيران ، فى نهاية الثلاثينات وبداية الأربعينات ، ظنت الحكومة أنها تطور الصناعة القومية بهدف مساعدة الغرب فقط . وكانت النتيجة الاجتماعية والاقتصادية لتدخل الحكومة فى الحياة الاقتصادية تتمثل فى توقف النمو الرأسمالى " الطبيعى " والوضع الاحتكارى للبرجوازية الكبيرة التى خنقت صغار رجال العمال (٦٦ : ص ٢٥) . كشفت ثورة ١٩٧٩ المناهضة للملكية فى إيران مقدار التناقض بين برامج النظام الملكى والعمليات

الحقيقية للتطور الاجتماعى والاقتصادى المفعمة بالتهديد لمستقبل الملكية. ولم يكن محض صدفة أن كتبت "نيويورك تايمز ماجازين" محذرة بقولها إن "الملك خالد وأعضاء الأسرة المالكة يفعلون الآن ما أدى بالشاه إلى السقوط" (٢٧٥ : ١٩٧٩/٣/٢٥ ، ص ٢٦) . على أنه حتى بعد هذه الأحداث التى وقعت فى إيران لتوقظ الجميع ، استمر النظام الملكى بدعم فعال من الغرب فى تشجيع تنمية رأس المال الكبير . واهتمام الغرب هنا واضح تماماً فارتفاع القدرة الإنتاجية فى العربية السعودية وزيادة الاستثمارات السعودية فى السوق الأوروبية أمر مربح له من جميع الجوانب أما اهتمام النظام الملكى فيرجع إلى العمليات التجارية لأعضاء الأسرة المالكة فضلاً عن اشتداد عمليات تكامل الاحتكار القومى وأنظمة رأسمالية الدولة .

البرجوازية الكبيرة والدولة

يمكن للدولة فى بلد نام أن تصبح أداة فعالة لنمو الاقتصاد القومى الذى سيصبح بدوره وسيلة لسيطرة الطبقة الحاكمة التى ستعيد ، هى ذاتها ، توزيع الدخل القومى لصالحها . ويتمثل نشاط الدولة فى العربية السعودية فى إقامة نظام رأسمالية الدولة . وقد أصبح القطاع الحكومى القاعدة الاقتصادية للطبقة الحاكمة ، وساعد نمو ، بدوره ، فى تقوية الاتجاهات الاحتكارية . ويرجع هذا فى المقام الأول ، إلى أرامكو المؤممة وإلى الشركات الحكومية الكبرى الأخرى ؛ الشركة " السعودية " للخطوط الجوية وشركة السكك الحديدية . كما قوى إنجاز المشروعات الصناعية لـ " سابيك " فى كل من جبيل وينبع ، الوضع الاحتكارى لها فى السوق السعودية فى تلك المجالات مثل تكرير البترول والبتروكيماويات وصناعة المعادن .

وبتغير القاعدة الاقتصادية للطبقة الحاكمة التى تمثلها الأسرة المالكة والإقطاعيون الكبار أخذت هذه الطبقة نفسها من النظام الإقطاعى إلى الرأسمالية ، إذ أن تلك القشرة الإقطاعية لم تكن تضايق أحداً ولو بقد يسير .

ومن الطبيعى أن العمليات الاقتصادية للأمراء والبيروقراطية العليا واستغلالهم لمناصبهم الحكومية بهدف الكسب، هى أهم مصادر دخولهم. وفى الوقت نفسه فإنهم يحصلون مباشرة على أموال ضخمة من الحكومة.

وقد أشارت الصحف إلى أن نفقات الأسرة المالكة على الإعاشة تبلغ (حسب إحصائية اشترك فى إجرائها ما يزيد على ثلاثة آلاف شخص) من ٣٠٠ على ٧٥٠ مليون دولار (أى حوالى ١ ٪ من الدخل القومى) أى مايعادل حوالى ١٥٠ ألف دولار للشخص الواحد (٢٦٨ : ١٩٧٨، فبراير، الملحق). ويدفع لأفراد الأسرة المالكة مبالغ من خزينة الدولة على الحاجات الشخصية ونفقات القصور والخدمة إلى آخره. وهذا السعى للاحتفاظ بهذه المئات من الملايين وزيادتها، إن أمكن، يحدد وضع الأسرة المالكة باعتبارها فئة طفيلية إجمالاً.

ويتلقى الأمراء من مختلف الصناديق الحكومية، عندما يشرعون فى القيام بعمليات اقتصادية، قروضاً فى حدود ٥٠ ٪ من قيمة المشروع. وهى إحدى القنوات التى تذهب من خلالها أموال الدولة إلى جيوب أفراد الأسرة المالكة.

والعربية السعودية لا تشجع موظفى الدولة على "البيزنس" ولكنها فى الوقت نفسه لا تحرمهم وخاصة الأمراء أعضاء الحكومة. وهكذا نجد أن الأمير عبد الله بن عبد العزيز، النائب الثانى لرئيس الوزراء وقائد الحرس الوطنى، يشارك فى عدة مؤسسات كبيرة من بينها "ناشيونال انفستيمنت"، "ناشيونال موتورز فينكل"، "سعودى فرنش كونستركشن"، "سعودى أربيان جيولارى". وكذلك أسس الأمير نايف بن عبد العزيز، وزير الداخلية فى عام ١٩٨٠، فى نيوزيلندة "سعودى نيوزيلاند كابيتال كوربوريشن" بتمويل من مشرعات الطاقة والمشروعات الصناعية التى يمتلك فيها ٥٠ ٪ من رأس المال و ٢٥ ٪ موزعة على شركة حكومية ورأس مال محلى خاص (٢٦٩ : ١٩٨٠/٤/١٨، ص ٤٦). ويشترك الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير الرياض فى عدد من شركات البناء التى تولت إنشاء أحياء خاصة فى الرياض للدبلوماسيين من ١٢٠ دولة (تنوى الحكومة نقل كل الهيئات الدبلوماسية من جدة إلى الرياض فى عام ١٩٨٣) (٢٧٧ : ١٩٧٩/٨/٨، ص ١).

وقد ظهر فى العربية السعودية مثل يقول " ليس كل التجار أمراء، ولكن كل الأمراء تجار" . وهناك حوالى ٨٠٠ فرد من الأسرة المالكة لا يمارسون أنشطة استثمارية ولكنهم يستخدمون وضعهم للعمل كوسطاء ووكلاء للشركات الغربية .

وبجمع موظفو الحكومة ، الذين لا تجرى فى عروقهم دماء ملكية، بين القيام بمهام وظائفهم وبين " المشروع الخاص" . على سبيل المثال ، أجرى أحمد زكى اليمانى الشهير هو و "ح . ناظر" وزير التخطيط فى صيف عام ١٩٨٠ مباحثات حول إنشاء شركة قابضة فى لندن (٢٦٩ : ١٩٨٠/٧/٤ ، ص ١٦) . وقد صرح أحد رؤساء أرامكو آنذاك بقوله : "من السهل أن تعقد صفقة مع اليمانى عنه مع تريكى ، بالرغم من أن اليمانى أغلى" فتريكى ، على حد قوله ، رجل لا تهمه النقود ويتحدث دائماً عن ضرر النفوذ الأجنبى فى البلاد . " أما بالنسبة لليمانى فإننا فى النهاية تستطيع أن نتصرف معه " (الاقتباس من المرجع ٢٣٤ : ص ٢٢٧) . وقد اشترك محيى الدين دوريش كيال نائب (وشقيق) وزير البريد والبرق والاتصال فى عقد صفقات لاستيراد وبيع مواد البناء وفى أعمال وساطة (٢٧٧ : ١٩٧٨/١١/٢٢ ، ص ١٠) . كما أن كثيراً من الموظفين يتركون الخدمة بعد أن يكونوا قد عقدوا روابط تجارية مهمة . مثل ذلك وجدى الطحلاوى السفير السابق للسعودية فى فرنسا والذى يمتلك الآن شركة مسجلة فى هولندا كما يمتلك ٨ فنادق فى العربية السعودية والولايات المتحدة وإنجلترا (٢٦٩ : ١٩٨٠/٦/٦ ، ٤٣) .

لقد تحدثنا آنفاً عن العلاقات الوطيدة التى تربط عائلات خاشوقجى وفرعون والقصيبى وسليمان بجهاز الدولة .

ومن البديهى أن جزءاً لا يستهان به من عوائد الدولة الضخمة من البترول يجرى اختلاسه ليشكل بعد ذلك أساساً لنجاح مستثمرين كبار لأموال الدولة . أما متوسط الدخل القومى المرتفع للفرد فإنه يخفى التوزيع الجائر للدخول .

ويمكننا انطلاقاً من الحقائق التى أوردناها أن نخلص إلى أن البرجوازية السعودية الكبيرة ، " البتروقراطيا " ، حسب التعبير الصائب لأندرياسيان (٧٠) ، يهمها فى المقام الأول تطوير العربية السعودية بقدر ضرورة هذا التطوير لأعمالها . إن ممتلكات القطاع الحكومى المتنامية بسرعة ، أصبحت، من ناحية ، تشكل الأساس المادى للإستقلال النسبى للأسرة المالكة وللبرجوازية الكبيرة عن المجتمع السعودى ، كما أنها ، من ناحية أخرى ، باتت تهدد المجتمع كله بالانقسام . يرجع ذلك إلى خطط النظام الملكى بشأن إلغاء تأميم الشركات الحكومية الكبرى "سابيك" ، والسعودية وغيرهما ، وتوسيع نشاط البرجوازية القومية (الأمر الذى يكرر التجربة الفاشلة للملكية فى إيران – انظر المراجع ٩٥ ، ص ١٤٢ – ١٤٣) .

فى تلك الأثناء كانت البرجوازية الكبيرة تستخدم الدولة مباشرة للحصول على مساعدات مالية ، كما كانت تستخدم التسهيلات الممنوحة لأعمالها داخل البلاد ولزيادة علاقاتها بالغرب . لقد تمكنت بفضل الدولة بالذات أن تحقق مع مطلع الثمانينات مستوى عالمياً . وأخذت البرجوازية الكبيرة فى الارتباط مع الاحتكارات الأمريكية واليابانية والألمانية العربية والإنجليزية والفرنسية البارزة مالياً واقتصادياً فضلاً عن ارتباطها بهم شخصياً وذلك بهدف تشجيع مصالحها . لقد كان الاتجاه السائد هو توطيد تضافر مصالح الدوائر الحاكمة السعودية والاحتكارات الغربية الكبيرة .

وهكذا بدأ التعاون الوثيق منذ النصف الثانى من السبعينات فى العربية السعودية بين النظام الاحتكارى الغربى والنظام الاحتكارى القومى ورأسمالية الدولة ، فى الوقت الذى ظل فيه النظام الرأسمالى الخاص على حالته من الضعف النسبى .

البرجوازية الكبيرة كظاهرة مميزة فى تطور العربية السعودية إن ظهور البرجوازية الكبيرة فى العربية السعودية فى حد ذاته أمر يدل على ما يميز المرحلة الراهنة من تطور للبلاد . فقد كان بديهياً أن يسعى الغرب ، الذى

أوجد النظام الرأسمالى ، إلى وقف نمو الرأسمالية السعودية ويعمل فى الوقت نفسه على إحاطتها بالأطر الكومبرادورية . ولكن سرعان ما اتضح أن أفضل حليف للغرب فى هذه البلاد هو رأس المال القومى الضخم لا الكومبرادورية. فقد لعبت سياسة الملك فيصل الاقتصادية الجديدة دوراً كبيراً فى إعادة توجهات الغرب . على أن السبب الثانى الذى هيأ نضوج البرجوازية السعودية الكبيرة قبل موعدها يتمثل فى الظروف التكنولوجية الإيجابية للنشاط فى الاقتصاد المعاصر . ارتفعت الحاجة بحدة إلى حد أدنى معين من المشروعات وإلى أتمتة وآلية الإنتاج التى كان يظن أن من الممكن العمل بأقل منها .

إن العمليات التى حدثت فى العربية السعودية فى الخمسة عشر عاماً الأخيرة تسمح لنا أن نتحدث عن ظهور عناصر الرأسمالية المالية والطغمة المالية على النحو الذى وصفة فلاديمير لينين بقوله " إن تركيز الإنتاج ، والاحتكار الذى ينشأ عنه ، واندماج وتلاحم البنوك وتلاحم البنوك مع الصناعة هى تاريخ لرأس المال المالى ومحتوى هذا المفهوم " (١٢ : ص ٣٤٤) وهى العمليات التى ظهرت بالفعل فى العربية السعودية فى الستينات والسبعينات : على مستوى صغير ولكن بسرعة تحت التأثير القوى لرأسمالية الدولة الاحتكارية .

إن سيطرة رأس المال المالى فى العربية السعودية شملت مجالات الإنتاج كما شملت البنية الفوقية . وبالرغم من أن الدولة ، كما هو معروف ، ليست فقط أداة الطغمة المالية وأن الحكومة تعد أيضاً " لجنة إدارة أعمال البرجوازية " ، فإن سيطرة البرجوازية الكبيرة فى العربية السعودية مطلقة تماماً . فإذا كانت " الوحدة " الخاصة بين البنوك والصناعة يتم استكمالها فى الغرب بوحدة أخرى بينها وبين مؤسسة الحكومة على حد تعبير لينين . (١٢ : ص ٣٣٧ – ٣٣٨) ، فإن الصفوة الإقطاعية التقليدية هنا ، والتى تمتلك السلطة السياسية والاقتصادية سوف تندمج على نحو طبيعى مع رأس المال القومى .